معالم في كيفية نشر المذهب المالكي والمحافظة عليه

أد.حدبي بلخير
جامعة أدرار

ملخص:

الحمد لله الذي أرسله رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إقرارا به وتوحيدا ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليما مزيدا أما بعد : فهذه مداخلة بعنوان: **" معالم في كيفية نشر المذهب المالكي والمحافظة عليه"** ، أبيّن فيها الطريقة الصحيحة للتمكين للمذهب المالكي، والمنهجية المثلى في المحافظة عليه، فالإخلاص للمذهب والتمكين له هو أن يُعنى أتباعه بتنقيح مدوناته، وإثراء معالمه، وربط ماضيه بحاضره المتجدد، أما نصرته بالحس المغلق، والفكر والروح الجامدة فمسلك لا يؤتي أكله، ومنزع لا يعود على الفقه المذهبي بعوائد الخير؛ فحب الناس لمذهب مالك حبان:

أ- حب عقيم يميل بصاحبه إلى الركون إلى تركة المذهب، والجمود على مسائله المسطورة، ويزين له أن ماعدا هذا السبيل خروج عن الجادة، وميل عن النصرة والولاء، وهذا حب الجامدين.

ب- حب مثمر يدفع بصاحبه إلى تطوير المذهب وإثرائه والرقي به إلى مشارف التوقد الحضاري، حتى يكون مجابها للتحدي، مصححا للمسار، هاديا إلى سبل الخير، وهذا حب العارفين.

في هذا الإطار عنيت بصياغة بعض المعالم في كيفية نشر المذهب والمحافظة عليه، قائمة على أسس ومناهج سليمة، لا مدخل للعاطفة فيها؛ وفق النقاط التالية :

- مدخل في كون مذهب مالك جدير بالنشر والمحافظة، وأن لذلك مسلكان.
- المعلم الأول: تفقد فروع المذهب.
- المعلم الثاني : تدليل مسائل المذهب.
- المعلم الثالث: تخريج كتب المذهب.
- المعلم الرابع: جرد مادة الراجح في الفقه المالكي.
- خاتمة .

Summary:

Praise be to Allah, Who sent His Messenger with Guidance and the Religion of Truth, to proclaim it over all religion: and enough is Allah, and I bear witness that there is no god except Allah, alone without partner, recognizing him and standardized, and I bear witness that Muhammad is His slave and His Messenger, peace be upon him in recognition of more After: This Presentation entitled: "Milestones in how to deploy the Maliki school and maintain it, "show the correct way to enable the doctrine of al-Maliki, and the methodology best to maintain it, faithfulness to the doctrine and empowerment is to mean his revision of his blogs, and enrich its features, and linking past Bhadharh renewed, and the triumph sense of CSS, and thought and spirit rigid Fmslk not bear fruit, and Menza is no longer on the Principles of Good sectarian returns; Love of people to the view of Maalik Hibbaan:

A - Love sterile owner tends to rely on the legacy of the doctrine, and inertia on the accountability of Almstorp, and attractive to him, except that this departure from the way Avenue, miles from the Nasra and loyalty, and love this inertial.

B - Love fruitful owner pays to the development of doctrine and enrich and advance it to the outskirts of civilization Altokd, confrontational in order to be challenged, corrected for the path, a guide to the ways of goodness and love those who know this.

In this context, namely the formulation of some parameters in how to deploy and maintain the doctrine, based on sound foundations and platforms, not the entrance to the emotion; according to the following points:

- The entrance to the fact that the doctrine of the owner is worth publishing and conservative, and so Mslcan.
- The teacher first: lose branches doctrine.
- Teacher II: pamper questions doctrine.
- Teacher III: Graduation Books doctrine.
- Teacher IV: correct inventory material in the literature al-Maliki.
- Conclusion.

- مدخل في كون مذهب مالك جدير بالنشر والمحافظة، وأن لذلك مسلكان:

إن دواعي نشر مذهب مالك والمحافظة عليه لعديدة، وإن من أبرزها: أصول المذهب التي زاوجت بين النقل والعقل، وجمعت بين الرواية والدراية، ويكفيها فخرا أنها غرفت من مناهل الكتاب والسنة حتى التضلع، وراعت أوضاع الناس وأعرافهم على نحو يرفع الحرج ويدفع المشقة عليهم، كما أنها سدت أمامهم كل هوى وابتداع متبع، وكان لها يد صالحة في رعي مصالحهم واعتبار المآلات في التصرفات ونتائج الأفعال. هذا؛ وإن لهذا النشر وتلك المحافظة مسلكان:

الأول: مسلك في الآليات والوسائل، أما المسلك الثاني: ففي المضمون والمقاصد .

أما المسلك الأول: فله معالم مهمة، وسوف أذكرها، بعد شرح معالم المسلك الثاني المتعلق بمضمون المذهب ، إذ هي المقصودة بالمداخلة:

المعلم الأول: تفقد فروع المذهب:

إن تفقد فروع المذهب فريضة اجتهادية يلزم بها أهل العلم والحزم في كل عصر, لأن فتوى الفقيه أو المجتهد قد تخرج عن خلاف النص أو الإجماع أو القياس الجلي أو القواعد المعتبرة, فيقوم داعي الرد وموجب البيان لتصحيح المسار، ولعل الإمام القرافي المالكي رائد في دعوته إلى هذه الفريضة, ورصد وسائل النهوض بها، وذلك حين قال: (كل شيء أفتى فيه المجتهد فخرجت فتياه على خلاف الإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي السالم عن المعارض الراجح لا يجوز لمقلده أن ينقله للناس، ولا يفتي به في دين الله تعالى...فعلى هذا يجب على أهل العصر تفقد مذاهبهم، فكل ما وجدوه من هذا النوع يحرم عليهم الفتيا به، ولا يعرى مذهب من المذاهب عنه، لكنه قد يقل وقد يكثر، غير أنه لا يقدر أن يعلم هذا في مذهبه إلا من عرف القواعد والقياس الجلي والنص الصريح وعدم المعارض لذلك، وذلك يعتمد تحصيل أصول الفقه، والتبحر في الفقه، فإن القواعد ليس مستوعبة في أصول الفقه، بل للشريعة قواعد كثيرة جدا عند أئمة الفتوى والاجتهاد)[1].

المعلم الثاني: تدليل مسائل المذهب:

من التهم التي يدمغ به الفقه المالكي: عدم احتفاء أتباعه بالتدليل والتعليل، واقتصارهم على المتون المجردة والتنظيرات العارية، والحق أن هذه التهمة باطلة من وجه، وصحيحة من وجه آخر، أما البطلان فمأتاه من أن متقدمي المالكية كانت لهم يد صالحة. في تدليل المسائل كسحنون في المدونة، وابن حبيب في الواضحة، وابن المواز في الموازية، فضلا عن جهود المدرسة العراقية التي ضربت بسهم

[1] القرافي، الفروق، ط1، درا المعرفة، 109/3. (د،ت).

وافر في مضمار التدليل والتأصيل، وحسبك كتب القاضي عبد الوهاب البغدادي كالمعونة والإشراف، وشرح الرسالة، فقد نصبت الأدلة على الفروع، وبسطت المدارك بما يشفي على المراد، على ضعف في المستَدَلِّ به أحيانا، وركون إلى الواهيات. ومن ثم فمن أطلق القول بأن الفقه المالكي مجرد كله، فقد أعظم الفرية عليه، واعتسف الحقيقة العلمية والتاريخية معا.

وأما وجه الصحة في تهمة التجريد، فهو ما كان من صنيع بعض المتقدمين في إخلاء كتبه من الدليل، وبنائها على مسموعات المذهب ومنقولاته، ثم جرى المتأخرون على منهج التجريد، وبلغوا في ذلك شأوا لا يدرك، إذ ظهرت مختصرات فقهية عارية عن مآخذها ومداركها، ناهيك عن اضطراب في صياغتها وتقلقل، ولا شك أن مختصر خليل ينبئك بوضوح وجلاء عما آلت إليه الصناعة الفقهية المالكية من صدوف عن التدليل، وانقطاع عن التعليل.

ولما كان من آثار الصحوة العلمية اليوم، طلب الدليل من نبعه الصافي، وأخذ الفروع بمداركها، صار المنهج التجريدي مستنكرا عند طلاب العلم، ومجافيا لمنزع الدرس الفقهي المعاصر في مواكبة مستجدات العلم ومحدثات الحضارة، مما يؤكد أن التدليل مطلب ضروري لا يهرب منه إلا غافل عن جوهر الاجتهاد الفقهي، وخصوصيات العصر .

ومن هنا تبدو حاجة الفقه المالكي ماسة على تضافر الجهود على تدليل كتبه، وتأصيل منازعه، على نحو يصون منجزاته المذهبية، ويصد حملات النقد التي عصفت باختياراته بحجة هجر السنة، وترك الحديث. والمنهج المرضي في التدليل لا بد أن يحتكم إلى مالك وصنيعه الاجتهادي، حرصا على الدقة والإتقان والأمانة العلمية. ولعل مذهب مالك أحوج من غيره إلى خدمة الفروع ببيان أدلتها ومسالك تعليلها، إذ لا يعرف للمالكية طول باع في هذا المضمار، بخلاف قرنائهم من أصحاب المذاهب الأخرى، أما المعاصرون_من المالكية_ وغير المالكية_ فلهم جهود محمودة سدت بعض الثغرات في مجال التأليف الفقهي الاستدلالي، نعد منها:

أ_(كتاب مسالك الدلالة في شرح متن الرسالة)للشيخ أحمد بن الصديق الغماري[2]، وهو شرح على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، عني فيه ببيان أدلة الفروع من السنن والآثار، وهو مطبوع متداول.

ب_(إتحاف ذوي الهمم العلية بشرح العشماوية)للشيخ عبد العزيز بن الصديق الغماري[3]، وهو شرح مقتضب ميسر لمقدمة عبد الباري العشماوي في الفقه المالكي، عني فيه بذكر أدلة الفروع دون إشارة إلى أقوال الفقهاء أو تعرض لخلافهم.

ج_ (مواهب الجليل من أدلة خليل)للشيخ أحمد ابن أحمد المختار الجكني الشنقيطي[4]، وهو شرح لمختصر خليل مشفوع ببيان أدلة المسائل من الكتاب والسنة والآثار، وقد أعوزه الاستدلال على كل الفروع بالمنقولات، فاستعان بالنظر وروايات المذهب المالكي نفسه.

د_ (الفقه المالكي وأدلته) للشيخ الحبيب ابن الطاهر[5]، عني فيه بفقه المالكية، مستدلا على الفروع بالكتاب والسنة والإجماع والقياس، مع الاستضاءة بفهوم المالكية وتعليلاتهم.

ه_ (مدونة الفقه المالكي وأدلته) للشيخ الدكتور الصادق بن عبد الرحمن الغرياني[6]، وهي تكاد تستوفي القول وتشبعه في المسائل الفقهية المذكورة في شروح خليل، ولا سيما الشرح الكبير للدردير. ومن محاسن هذه المدونة:

- بناؤها على منهج التدرج التعليمي المبوب،وهو عصارة المناهج المطردة في التراث المالكي المدلل.

- إقصاؤها للفروع النادرة والغريبة التي لم قصد منها إلا استكمال القسمة العقلية المفترضة لتصوير المسائل كالتقديرات البعيدة في بيوع الآجال وأحكام العبيد.

على هذه الطريقة ينبغي السير في التأليف الفقهي، بعيدا عن مسالك التجريد الضيق، وقد دعى لهذا ثلة من علماء العصر، كالشيخ أحمد بن الصديق الغماري في كتابه: مسلك الدلالة، وأخوه الشيخ عبد

---

[2] مراجعة: عبد الله بن الصديق الغماري، ط1، دار العهد الجديد، القاهرة، (د.ت).

[3] دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.

[4] إدارة إحياء الترتث الإسلامي بدولة قطر، ط1، 1403هـ.

[5] دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.

[6] مؤسسة الريان، بيروت، 4مج.

الله في تقدمة كتاب: إتحاف ذوي الهمم العلية بشرح العشماوية، لأخيهم الشيخ عبد العزيز، والدكتور عبد الصمد الطاهر في كتابه: منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل[7]، ولا شك أن تقوية المسلك الاستدلالي التأصيلي في الفقه المالكي يظفرنا بعوائد جمة أهمها:

1- فيئة الفقه المالكي إلى كنف المنهج الاستدلالي الذي أصله الإمام مالك في موطئه.

2- توفير ثقة أتباع المذهب في الصبغة الشرعية لأحكامه المستمدة من مشكاة الكتاب والسنة، وأصول الاجتهاد المعتبرة. فخاصية الفرد المسلم أن ينشرح صدره وينقاد قلبه عند أخذ القول بدليله من كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم .

3- تقوية ثقة المقلد الفاقد آلة الترجيح والتنقيح في رجحان مذهبه، وكونه مبنيا على مدارك شرعية معتبرة، وأن ما يفتي به هذا المقلد حفظا ونقلا لا يشذ عن هذه المدارك، ولعل المنهج الاستدلالي يوما يرقى به من الحفظ الأصم للفروع إلى الوقوف على الأدلة والمآخذ.

4- تمكين أرباب الدرس الفقهي المقارن من الاطلاع على أدلة المذهب ومنازعه في التعليل، فصنيعهم يقوم على الموزانة بين الأدلة لصياغة الترجيح المناسب، فكيف يعتمد في ذلك على فقه عار عن أدلته ومآخذه، ولا سيما أن الأبحاث الفقهية المعاصرة ما فتئت تنزع إلى الإفادة من كل المذاهب والانتقاء منها في معالجة النوازل الطارئة.

5- بث فقه الدليل والتمكين له، ويعد هذا من أعظم العوائد، إذ به تقوى الصلة بين الفقيه وكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويشعره أنه متبع لا مبتدع، ومسوق بتعاليم الوحي الرباني، فسهل عليه وعلى مستفتيه الانقياد للتكليف، والامتثال للطاعة في الأوامر والنواهي.

والجدير بالتنبيه في آخر هذا المعلم لفت الأنظار إلى طبيعة المنهج الاستدلالي القمين بأن يظفرنا بالمدرك المناسب لكل فرع فقهي في المذهب، إذ لا بد أن يراعى المستدل على مسائل المذهب أمرين:

_**الأول**: ثنائية النقل والعقل عند المالكية، ويتجلى في الجانب التأصيلي الذي مزج بين قطبي هذه الثنائية بتوازن محكم، أخل به أحيانا التشدد في قبول خبر الآحاد، والإغراق في سد الذريعة.

_**الثاني**: ركوب المالكية لطرائق في التدليل ما زالت مثار خلاف وجدل بين أهل العلم، إلا أن الصنيع الاستدلالي في المذهب ينادي بحتمية ذلك، إن شئنا الأمانة العلمية، والربط السليم بين القول ودليله.

المعلم الثالث: تخريج كتب المذهب:

إن التخريج الحديثي من مقومات المنهج الاستدلالي في الفقه، ذلك أن الوصل بين الفروع وأدلتها ليس مقصودا لذاته، وإنما غايته مراتب هذه الأدلة حتى يتميز سليمها من سقيمها، وصحيحها من معلولها، فيعتمد الراجح من أقوال المذهب، ويطرح المرجوح أو الضعيف. وقد عني بعض الحفاظ بتخريج كتب مذاهبهم قصد تجديد الفقه من داخله، وسلخه عن فروع ساقطة ليس لها في الشرع وِرْدٌ، لانبنائها على الضعيف والموضوع، أو انسياقها مع الرأي المجرد والفهم العاطل. ولا أعرف لمتقدمي المالكية أو متأخريهم كتابا مخطوطا أو مطبوعا في تخريج فقه المذهب، ولعل المعاصرين استشعروا هذا النقص في فقه المالكية فتداركوه بتخريج بعض الكتب، أذكر منها:

_(المدونة برواية سحنون), خرج أحاديثها الدكتور الطاهر محمد الدريدي[8].

_(كفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني)لأبي الحسن الشاذلي، خرج أحاديثه الدكتور عبد القادر أبو عركي.

_(شرح الإمام الخرشي على مختصر خليل مع حاشية العدوي على الشرح)، خرج أحاديثه الباحثان: موسى أحمد علي الضوء، وعمر التجاني محمد.

_(الجامع من المقدمات)، لأبي الوليد بن رشد, خرجت أحاديثه الباحثة نائلة محمد سرور, والباحثة سعدية علي الكبير.

_(فتح الرحيم في فقه مالك بالدليل) للداه الشنقيطي، خرج أحاديثه الباحث محمد المهدي حسن.

---

[7] (ص/07) طبعة دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، سنة 2002م.

[8] من مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

_(بلغة السالك لأقرب المسالك)لأبي العباس الصاوي، خرج أحاديثه محمد علي محمد موسى.
_(الفتح الرباني شرح على نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني) للداه الشنقيطي، خرج أحاديثه الدكتور أحمد موسى على صالح.
_(مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب)، خرجت أحاديثه الدكتورة إشراقة إبراهيم أحمد.
_(أسهل المدارك شرح إرشاد السالك)لأبي بكر الكشناوي، خرج أحاديثه الدكتور الفاتح الحبر عمر أحمد.
_(مسالك الدلالة على متن الرسالة)لأحمد بن الصديق الغماري، خرج أحاديثه الباحثان:الدكتور اليسع محمد الحسن، والدكتور عصام عبد الله الضوء عوض.
- (الهداية في تخريج أحاديث البداية) بداية المجتهد لابن رشد، خرج أحاديثه العلامة الغماري.
- (تخريج أحاديث بداية المجتهد) للشيخ عبد اللطيف آل عبد اللطيف.

وهذه أعمال جليلة في موضوعها، وفريدة في بابها، لأن فيها خدمة للسنة أولا، بالتمييز بين صحيحها من ضعيف الحديث المنسوب إليها، وللمذهب ثانيا: ببيان متعلقات فروعه ومآخذ أقواله. بيد أن التصدر لتخريج أحاديث فقه المذهب يحتاج على ضابطين:علمي وخلقي، أما الأول: فمرجعه إلى الكفاءة العلمية التي تتحقق بحفظ المخرج وعلمه باصطلاح وعلل الحديث وأحوال الرواة، مع جلد على البحث وصبر على الاستقراء، وأما الثاني: فيرجع إلى ضمير المخرج ووازعه الديني، ذلك أن من المُحْدَثين أو المنتسبين للحديث وأهله ممن سبق فئة زُيِّنَ لها الضلال فتلاعبت بالتصحيح والتضعيف نصرة للمذهب أو البدعة، وهؤلاء لا يعتد بتخريجاتهم إلا فيما تبين فيه إنصافهم وتجردهم عن الهوى.

المعلم الرابع: جرد مادة الراجح في الفقه المالكي

إن الراجح في اصطلاح المذهب المالكي له معنيان:

_الأول:ما كثر قائله، فيكون صنو المشهور وقسيمه، وهذا المعنى منوط بالمقلد الذي لا يجاوز حكاية مشهور المذهب والإفتاء به.

_الثاني:ما قوي دليله، أي أن الراجح هو القول الذي يعتضد بدليل ناهض سالم من المعارضة المساوية أو الراجحة، وهذا المعنى منوط بالمجتهد الذي من شأنه استفراغ الوسع في الموازنة بين الأدلة، والميل إلى الأصلح والأرجح وفق المعايير المعتبرة[9].

ولما كان المذهب المالكي أوسع المذاهب دائرة في الأقوال والمرويات، إلى حد تضاربها أحيانا في مناط واحد، وكان مثل هذا التضارب مثار حيرة المقلد الذي توعزه القدرة على التنقيح والترجيح، فإن الداعي يلج إلى جرد مادة الراجح بمعنييه، وجمعها بين دفتي مدونة ملتئمة الأبواب والفصول، ليستهدي به في بيان أحكام الحلال والحرام. ومن دواعي إحكام الصنعة في هذه المدونة الفقهية أن تقسم إلى قسمين:

1_ قسم خاص بالأقوال المشهورة التي يعبر عنها في كتب المذهب (والمذهب كذا)، ويقصدون بالمذهب أكثر فقهائه على سبيل المجاز المرسل لعلاقة الكلية. على أن الشرط في استقصاء المشهور وحصر مادته أن يتوثق من مشهوريته، ولا سبيل إلى ذلك إلا باستيفاء الإجراءات الآتية:

_**أولا**:العلم بمن شهر القول، هل هو ممن يعتد بقوله في المذهب أم لا؟

_**ثانيا**: النظر في سند القول المشهور ومناظرته بأصول المذهب.

_**ثالثا**:تنقيح مفهوم المشهور وعدم قصره على رواية ابن القاسم كما هو صنيع المغاربة والمصريين، لأن تشهير قول ابن القاسم وإلزام الفقهاء به دون، يضيق واسعا ويحجر لينا في الفقه المالكي الذي اتسم بسعة مروياته وتعدد وجوهه. وقد اشتد نكير الإمام أبي بكر الطرطوشي على ولاة قرطبة الذين كانوا إذا نصبوا قاضيا شرطوا عليه في سجله ألا يتجاوز قول ابن القاسم إلى غيره، فقال: (وهذا جهل عظيم، والتولية صحيحة، والشرط باطل)[10].

---

[9] انظر: محمد رياض، أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، سنة2002م. ص/474.

[10] انظر: المقري، نفح الطيب، ط دار صادر، بيروت، سنة1968م، تحقيق إحسان عباس، 556/1؛ والونشريسي، المعيار المعرب، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، سنة1981م، تحقيق جماعة من الأساتذة، بإشراف الدكتور محمد حجي، 472/2.

لقد ثبت عن الإمام مالك روايات تخالف رواية ابن القاسم، فمال ثلة من المالكية إلى تصحيح بعضها لاعتضادها بالسنة الصحيحة، ومن هذا الباب ما جاء في المدونة من كراهة وضع الجنازة في المسجد[11]، وقد خالفه ما في الموطأ من حديث عائشة(ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد) ، وهي رواية المدنيين وغيرهم عن مالك، وصححها ابن عبد البر، وعد إنكار الصلاة على الجنازة في المسجد جهلا بالسنة، والعمل الأول القديم بالمدينة[12].

ومن ثم لا يسوغ ترك الراجح لمشهور ضعيف في المذهب أيا كان قائله، وليس من الضروري أن يكون الحق دائما حليف ابن القاسم، على وفرة علمه، وشفوف منزلته، واصطلاح المغاربة والمصريين على أن روايته هي القول المشهور في المذهب[13].

ومما ينبغي مراجعته في باب المشهور تلكم الأقوال التي شهرت بناء على مدرك ضعيف، وقد شاعت عند شراح متن خليل عبارة: (هذا مشهور مبني على ضعيف)، ومن أمثلته ما جاء في حاشية الصاوي (قالوا فيمن فاتته صلاة العيد مع الإمام: يندب له إقامتها لنفسه، ولا تسن، وهو مشهور مبني على ضعيف من أن حكمها سنة كفائية، فلو بنيناه على أن حكمها سنة عينية وهو الصحيح لكانت إقامتها سنة لمن فاتته)[14].

_**رابعا**:النقل عن المصادر المالكية ذات السند العلمي العالي، والقيمة المعرفية المعتبرة، وهذا الشرط محقق في كتب المتقدمين، لذلك كان الشاطبي أكثر الفقهاء تعويلا عليها, وتجافيا عن غيرها مما لم يظفر بميزة التحري والتحقيق، وقد سئل عن ذلك فأجاب: (وعدم اعتمادي عليها ليس محض رأي مني، فقد أوصاني بعض العلماء بالفقه بالتجافي عن كتب المتأخرين، فإن التساهل في النقل عن كل كتاب لا يحتمل دين الناس، وقد اختبرت مع كتب المتقدمين فظهر لي وجهه)[15].

ومن ثم فإن محققي العلماء لم يستبيحوا النقل عن المختصرات المتأخرة، لانقطاع السند، وكثرة التصحيف، وعدم تصحيحها على أربابها، ولهذا المعنى تُرِكت مثلا تبصرة اللخمي، وكتب بعض المشاهير على نبلها.

2_ قسم خاص بالراجح الذي مال إليه المجتهد بدليل ناهض، سواء من طريق الاستقلال في فهم النصوص واستبطانها، أو من طريق الموازنة بين أقوال المذهب ورواياته، والميل إلى الأرجح منها.

وفي هذا الإطار ينبغي أن تستقصى المسائل التي خالف فيها المالكية كابن عبد البر وأبي بكر بن العربي والقرطبي وابن رشد الحفيد مذهبهم عملا بما صح دليله وقوي مدركه، لأن مادة الراجح لا تستوفي إلا برصد دقيق لاجتهادات المالكية وآرائهم المستقلة التي كانت_بحق_ غرة في جبين المذهب، ووساما على صدور فقهائه النابهين. بيد أن الحكم بأرجحية الراجح يقتضي التزود بأدوات التحقيق كاملة غير منقوصة، وتسلك في هذا ما يلي:

_**أولا**: التميز بين المشهور والراجح في اصطلاح المالكية دفعا لكل خلط والتباس.

_**ثانيا**: الوقوف على الدليل المرجح، والتأكد من قوة مأخذه، وسلامة منزعه.

_**ثالثا**: النظر في أهلية المرجح ودرايته.

_**رابعا**: نقل الراجح عن مصادره الأصيلة.

_**خامسا**: إعادة النظر في تحقيق مناط بعض المسائل التي تم فيها الترجيح بناء على مصلحة معتبرة ، أوضرورة ملجئة، أو عرف جار، لأن الوقائع لا تتكرر بأعيانها وذواتها، ويحتاج فيها إلى إعمال نظر وتجديد تنقيح، لربطها بأصولها، وإلحاقها بنظائرها، وإدراجها ضمن كلياتها، والعلة تدور مع المعلول وجودا وعدما كما قال الأصوليون.

ومن الإنصاف أن نومئ هنا أن مشروع صياغة هذه المدونة فكرة تحمس لها_ منذ زمن غير بعيد_ العلامة محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي المالكي، وعبر عنها في صورة إن لم تستو معلمها

---

[11] المدونة، ط دار الفكر، بيروت، سنة 1986م،177/1.

[12] ابن عبد البر، الاستذكار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، (دت)، تحقيق علي النجوي ناصف، 7 /271-272.

[13] تراجع في هذا الصدد الدراسة الرائقة التي أنجزها الدكتور الصادق الغرياني: (المتأخرون بين التجريد والتدليل)، (مؤتمر القاضي عبد الوهاب البغدادي), دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، سنة2003م/519-538.

[14] الصاوي، بلغة السالك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، سنة1372هـ، 523/1.

[15] الشاطبي، الموافقات، ضبط وتصحيح محمد عبد الله دراز، دار المعرفة ، بيروت، (دت)، 96/1.

وسوقها، فإنها منارة مضيئة على الطريق، يقول: (وهناك نوع من العمل آخر، وهو أن يختار أحد أئمة الفتوى من مجتهدي المذهب بعض الروايات عن مالك مثلا، ويرجحه خلاف ما هو المشهور في المذهب، ويبين وجه رجحانه، وهذا وقع كثيرا من ابن عات، وابن سهل، وابن رشد، وابن زرب، وابن العربي، واللخمي، وأنظارهم، فيجري حكم القضاة بما اختاروه، فهذا لا كلام لنا فيه لأنه قول مرجح، كما نص عليها القرافي في القواعد وابن رشيد في رحلته... ومن هنا تشعبت الخصومات وصعب التوصل للحق على الأقوياء فضلا عن الضعفاء، فلو أن العلماء المالكية رقعوا هذا الفتق، وحرروا كتابا يفتى به وتصان به الحقوق لقاموا بواجب عيني، ويكون من جماعة تتعاون عليه لا فرد، فإنه إنما يزيد قولا آخر يخالف فيه غيره، ولا يسلمه خصومه، وهذا أول ما يجب على وزارة العدلية القيام به، ودرء مفاسده، وكل هذا من أسباب هرم الفقه، ومن أسباب ضياع الثقة بالمحاكم الشرعية الإسلامية)[16].

وقد عضد هذه الفكرة بعض فضلاء المغرب الفقيه محمد المرير التطواني، فلهج بضرورة صياغة كتاب جامع للأقوال الصحيحة على مذهب مالك، يعول عليه في الإفتاء، ويستعان به على تحقيق العدل المنشود، يقول: (فتأليف كتاب جامع مرتب الأبواب، محكم النظام، مقتصر فيه على الصحيح من الأقوال، مراعى فيه العوائد والأعراف، ملاحظ للسياسات الشرعية، والمحدثات الوقتية..هو من الوسائل التي توصل إلى المقصود الذي هو العدل)[17]. ولا شك أن هذا المشروع الفقهي مهيع متسع، ومعترك صعب، لا يأمن الفرد العثار فيه، وتنكب جادة التحقيق، وربما جاء بآراء من كيسه تزيد رقعة الخلاف اتساعا، فيفوت المقصود، ويفسد من حيث أراد الإصلاح. ومن هنا ينبغي أن يناط المشروع بلجنة علمية مؤلفة من ذوي الكفاءات في المضمار الشرعي، ويراعى فيهم_فضلا عن الكفاية العلمية_ شرط الورع المتين الذي ينأى بصاحبه عن التلاعب بالدين، وانتقاء الأحكام من طريق الهوى والتشهي وموافقة الغرض.

هذه هي أهم معالم المتعلقة بمسلك المضمون والمقصود الذي به ننشر المذهب ونحافظ عليه، قد أوضحتها، أما معالم المسلك الثاني المتعلق بوسائل وآليات المحافظة على المذهب ووسائل نشره، فمعالمه كالآتي:

- تنظير الفقه المالكي
- تقنين الفقه المالكي.
- وضع معجم للفقه المالكي.
- إعداد بيبلوغرافيا للفقه المالكي.
- إصدار نشرة خاصة بالفقه المالكي.
- إنشاء مركز الدراسات المالكية.

وشرح هذه المعالم يطول[18]، وأهل الاختصاص هم أدرى الناس بها . هذه هي أهم المعالم في كيفية نشر المذهب المالكي والمحافظة عليه إذا روعيت بحق نكون قد أسهمنا في إرجاع الأمور إلى حقيقتها ومنبعها الأصيل، ووسعنا باب الاجتهاد والبحث، وطورنا وسائل الحفظ والنشر بحسب الظروف والأعراف العلمية السائدة، وكل من هذا الإسهام والتوسيع والتطوير هي من معاني التجديد[19] المنشود لدى أصحاب كل فن. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

[16] محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي، ط1 المكتبة العلمية، المدينة المنورة، مكتبة دار التراث، القاهرة، سنة1396هـ، 410/4.

[17] محمد المرير، الأبحاث السامية، مطبعة كريماديس، تطوان، سنة1953م، 160/1.

[18] انظر في شرح هذه المعالم: قطب الريسوني: مدخل إلى تجديد الفقه المالكي: ط1، درا ابن حزم، سنة2006م، (ص/37-80).

[19] انظر في توضيح معاني التجديد: بحث أستاذنا الدكتور حمزة المليباري: الأصالة والتجديد في علوم الحديث، ط1 ملتقى أهل الحديث، سنة1425هـ، (ص/98-99).

خاتمة:

هذه رؤية في كيفية نشر المذهب المالكي وطريقة رائدة للمحافظة عليه، اجتهدت في إبراز معالمها نظريا، بما يعين لمن يريد الذب الصادق عن المذهب عمليا، بعيدا عن الشعارات العاطفية، وإن كنت لا أزعم أن لهذه الرؤية فصل الخطاب في هذا المضمار، وآمل أن تحتف بهذه الرؤية نظائرها مما تدبجه أقلام الباحثين المجددين، فينضج المذهب ويتقوى بالتأصيل، ونكون إذن قد سلكنا الطريق الأمثل في نصرة مذهب مالك، وليكن شعارنا على الدوام: تجديد واجتهاد لا تقليد وانقياد. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.